مستقبل العلاقات الدولية في ظل تطور التكنولوجيا الحربية للولايات المتحدة الأمريكية

أ/ مباركي التهامي- جامعة تبسة-

ملخص:

إن العلاقات بين الدول على مستوى الساحة الدولية تخضع في احكامها الى القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الدولية بين أعضاء المجتمع الدولي، وما يحتويه ميثاق هيئة الأمم المتحدة من احكام صادقت عليها اغلب دول العالم تجنبا لحدوث حرب عالمية ثالثة، وتحقيقا لمسعى السلم والامن الدوليين، وبما تفرضه الاتفاقيات الدولية التي يتم عقدها في هذا الإطار، في حين ان الولايات المتحدة الامريكية تهدد كيان هذا الامن بمشروعها الحربي » HAARPE « الذي يعتبره الخبراء من اخطر المشاريع الحربية على مستوى العالم، وتذكر التقارير المتخصصة ان كلفته تتجاوز مليارات الدولارات، و له آثار غير مرغوب فيها تمس مباشرة بالبيئة، وذلك فقط لان الولايات المتحدة الامريكية تسعى لان تكون القوة الأكبر والوحيدة بالعالم حتى ولو تخلى عنها الدول الأعضاء بحلف "الناتو"، وعليه فانه من الضروري ان يتم الكشف عن هذا المشروع والتعريف به لكل العالم، كما يجب الكشف تبعا لذلك عن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة من وراء المشروع، ليتسنى لنا معرفة الأسباب التي أدت الى تغيير مسار العلاقات الدولية الحديثة، وتغيير موازين القوة تبعا لذلك.

فأصبحت الأحداث الدولية وما يجري من علاقات بين الدول يتم وفقا لما تقضي به الولايات المتحدة الامريكية، فهي لا تخضع في علاقاتها الدولية الى قواعد القانون الدولي وانما وفقا لعلاقات القوة الفردية التي تتميز بها أمريكا دون غيرها من دول العالم، لا سيما التكنولوجيا الحربية، حيث ستساعدها على تغيير مسار العلاقات الدولية بالكامل وفي اقرب وقت ممكن.

Abstract:

The relations of States in the levels of the international scene, are guided by the legal standards that apply to the subject of international society, and also through the provisions of the UN Treaty (the Charter). In this treaty the peace and international security, were restricted, with the intention of making, agreements, or in the field of contemporary relationships according to its standards. While united states revival of a massive way his project "HAARPE" according to becomes the most tragic military strategists project in the world, and according to specific reports, the project will cost billions of dollars, and its painful also his consequences about the environment, only for America that it must be the strongest power in the world without any help of the countries party in the "NATO". The signification of this project "HAARPE" becomes a necessity that everyone needs to know, and for American reasons on the international scene, it was also necessary that they appear, so that then we know why relations International are changed completely to - balance of forces- it means that America will implement the decisions and actions of its ways, with implications in the field of peace and international security. This means that the United states is not only from the provisions of the Treaties, but also compared to those of its military plans for it to be unique, and that the future of international relations disappear in as fast as possible.

مقدمة:

إذا كانت العلاقات بين الأفراد تحكمها الأعراف وقواعد القانون الخاص فان العلاقات بين الدول ظلت محل جدل وتساؤل كبيرين على مر العصور، من جهة القواعد التي كانت تحكمها، والجهة التي وضعتها وأشرفت على تنفيذها، فالمجتمع الدولي المعاصر تحكمه قواعد القانون الدولي العام والتي تمثل انعكاسا لطبيعة العلاقات الدولية القائمة، فمتى أردنا معرفة طبيعة هذه العلاقات وجب علينا الرجوع إلى قواعد القانون الدولي التي حكمت هذه العلاقات، وبالأخص في عصرنا الحديث، عندما تحتكم فعلا لقواعد القانون الدولي القائمة.

وإذا كان المنطق يقتضي أن تكون العلاقات الدولية مرهونة بقواعد القانون الدولي فأن العالم يشهد عكس ذلك فقواعد القانون الدولي الحديث أصبحت تتأثر بما هو موجود على الساحة الدولية من علاقات وليس العكس.

فقد كانت العلاقات الدولية بمفهومها التقليدي تعني فقط مجموع التفاعلات والمبادلات التي تتم بين الدول وتحدث آثارا سياسية وقانونية تتجاوز حدود الدولة الواحدة، بينما تطور مفهومها الحالي لتخرج عن الإطار التقليدي الذي يحصرها في علاقة الدولة بدولة أخرى أو بمجموعة من الدول حيث لم تعد هذه العلاقات تدور فقط في فلك الدولة بسبب التطور العلمي والتكنولوجي، الذي ساهم في تطور القوانين كما ساعد أيضا على تطور العلاقات الدولية الحديثة التي باتت تضم إلى جانب الدول المنظمات الدولية والشركات العالمية وحركات التحرر واللجان وحتى الأفراد والتنظيمات الوطنية عبر مختلف الدول.

فالحقيقة أن قواعد القانون الدولي الحديث تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين ولكن العالم يشهد حروبا دائمة وغير منقطعة بما يدعو إلى التساؤل عن العوامل التي أدت إلى تغيير مسار العلاقات الدولية من السلم إلى الحرب ومن المساواة إلى اللامساواة، والى أي مدى ساهمت التكنولوجيا الحديثة في حصول هذا التغيير لاسيما التكنولوجيا الحربية التي تتميز بها الولايات المتحدة دون غيرها، وما هي أقصى المستويات التي وصلت إليها هذه التقنيات الحربية الجديدة والمتجددة وما هي أهدافها الحقيقية وما تأثيرها في مستقبل العلاقات الدولية على المدى البعيد والقريب وبالأخص تأثيرها على مستقبل الشعوب الإسلامية والعربية ؟

فإذا كانت التكنولوجيا الحديثة وبصفة عامة قد ساهمت في تطور مجال العلاقات الدولية فان التكنولوجيا الحربية للولايات المتحدة الأمريكية غيرت مجرى العلاقات الدولية الحديثة رغم وجود قواعد القانون الدولي.

ويعد هذا التغيير بمثابة التساؤل المثير للجدل والبحث.

سنحاول إذن الاجابة على أهم التساؤلات السابقة حسب ما هو كائن وما يجب أن يكون معتمدين أيضا بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي على المصادر التاريخية للأحداث عند التطرق إلى مدى تغيير التكنولوجيا لمسار العلاقات الدولية ضمن أزمنة مضت ثم الرجوع إلى زمننا بالاعتماد على النتائج الحاصلة والمحتمل حدوثها في المستقبل القريب على غرار التطور المذهل للتقنيات الحربية الحدية للولايات المتحدة ضمن تجارب واستعمالات لم يشهدها العالم من قبل.

بما في ذلك الطموحات المخيفة التي تهدد أحيانا بزوال العالم بفعل الإنسان، في خروج غير مسبوق عن القواعد الدولية وقواعد الأخلاق وحرب مستقبلية ننسى من خلالها حرب النجوم، لا ندري ضمن أي خانة يمكن تصنيفها وهل من حلول يمكن اعتمادها؟

المبحث الأول: أساس اللجوء إلى سياسة التسلح.

عندما ارتبط مفهوم الدولة الحديثة بالمقومات القانونية، كان لعنصر الإقليم أهميته البالغة كأهم الأركان التي يجب توافرها لقيام الدولة، ثم ارتبط هذا الاخير بفكرة السلطة التي تفرض عليه سيادتها داخليا ثم تتولى حمايته من أي اعتداء خارجي قد يهدف الى الاستيلاء عليه برا او خرق اجوائه او التعدي غير المسؤول على ما يتبعه من بحر إقليمي او مياه دولية.

وتلجا الدول الى تخصيص الميزانيات الضخمة وشراء الأسلحة من اجل حماية الإقليم برا وبحرا وجوا، بما يثير التساؤل حول مدى إمكانية الدول جميعا من توفير الحماية اللازمة لأقاليمها على أساس التفاوت الصناعي والاقتصادي بينها الذي جعل اغلبها لا تستطيع توفير اهم وسائل حماية الإقليم، فيكتفي بعضها بالحماية التي يوفرها ميثاق هيئة الأمم المتحدة في حالة التعدي؟ ويلجا البعض الاخر الى الدخول ضمن الاحلاف العسكرية.

بينما تسعى دول أخرى بسبب استراتيجية الحفاظ على توازن القوى الى عدم الكف عن توفير الوسائل الردعية والمتاحة لحفظ اقاليمها، حت ولو اقتضى الامر امتلاك الأسلحة النووية، ولن يتأتى ذلك الا للدول القوية او المصنعة، مادامت الدولة لا تستطيع حماية نفسها بأساليب الدفاع الكلاسيكية كالبنادق والرماح والخيول او حتى المدافع والدبابات، لان لحروب المعاصرة تقتضي استعمال التقنيات الحديثة والأسلحة الفتاكة، ذات الصلة المباشرة بالتكنولوجيا الحديثة، والتي للأسف الشديد ليست في متناول كل الدول.

المطلب الأول: الاعتقاد بفكرة حل النزاعات الدولية باستعمال القوة.

يبدو للوهلة الأولى أن العالم باسره قد ورث فكرة حل المنازعات الدولية باللجوء الى القوة المسلحة، في ظل غياب وسائل الحوار او عدم اعتراف الطرف القوي بالطرف الضعيف ضمن المنازعة القائمة، ولعل ذلك ما دعا الجزائر الثورية تعلن حربها على فرنسا من اجل نيل مطلب الاستقلال، ولا يجب ان تتكر أوربا ذلك لان النموذج الأوربي مر بناؤه بظهور الدولة التقليدية بالتتابع، حيث تشكلت الدولة البريطانية بعد تحررها بالقوة من الوصاية البابوية، وفرنسا فرضت سيادتها الوطنية في سياق حرب المائة عام[1] والولايات المتحدة الامريكية نفسها التي تجسد اليوم عصب كل المشكلات لم تظهر الى الوجود الا باستعمال القوة ضد الدول الاستعمارية الاوربية التي غزت أراضيها.

المطلب الثاني: التطلع إلى تحقيق مبدأ التوازن في القوة.

شهد القرن العشرين إنشاء نموذج الدولة في كل انحاء العالم، ولكنه شهد من جهة ثانية ظاهرة الانتشار الاستعماري للدول الاوربية في افريقيا وآسيا[2] مندفعة وراء انفرادها باكتساب التكنولوجيا الحربية التي لا تمتلكها مستعمراتها المستضعفة، وكانت بالنسبة لهم اهم الضمانات لكسب رهان الغزو والانتصار والاستيلاء، ولعل حروب الجزائر وفرنسا تعد خير مثال على ذلك.

ولما استقلت هذه الدول بفضل الكفاح والمقاومة وحروب الاستنزاف، لم يكن بمقدورها اعادة وضع الثقة بالدول الاستعمارية، حول إمكانية إعادة احتلالها او غزوها من جديد، بما في ذلك امكانية تدخلها في شؤونها الداخلية.

فحاولت جاهدة التطلع الى امتلاك التكنولوجيا الحربية، حتى وإن أصبح البعض منها وسائل بدائية بالنسبة للغرب، الا انها تحقق على الأقل مبدأ توازن القوى فيما بين الدول النامية بالنسبة للمنازعات الدولية التي تدور بينها بسبب الخلافات الحدودية او السياسية [3]

وفي هذا المقام لا يفوتنا الإشارة الى رؤية البعض لمبدأ توازن القوى على انه المسؤول المباشر عن الحرب العالمية الأولى، لأنه أحد المفاهيم الأكثر استعمالا في مجال السياسة الدولية واكثرها ابهاما، حيث يتم استعماله بشكل غير دقيق لتبرير كل الحالات، ولهذا السبب تختلف مفاهيمه وتتعدد الآراء حوله، وفي ذلك يقول الأستاذ/جوزيف س. ناي الابن ما يلي:

" يقول (دافيد هيوم) الفيلسوف البريطاني الذي عاش في القرن الثامن عشر واصفا توازن القوى على انه القاعدة الثابتة للسياسة الحكيمة اما

اللبرالي البريطاني (ريتشارد كوبدن) فيسميه " شميرا" (وهو كائن خرافي لا وجود له) أي انه شيء لا يوصف وغير مفهوم "[4]

المطلب الثالث: تأثير التكنولوجيا الحربية في التحالفات العسكرية.

شكلت التكتلات العسكرية في الماضي الوجه التقليدي للعلاقات الدولية فيما قبل التنظيم الدولي، حيث يفترض زوال هذه التكتلات العسكرية في عصر التنظيم الدولي، الا انها ازدادت بحدة بعد الحرب العالمية الثانية فسميت تلك الفترة بفترة "جنون الاحلاف Pactomania" [5]

والمعروف ان سياسة الاحلاف العسكرية تقتضي إباحة المحظور، الذي نعني به الحرب واي نوع من الحروب سيعرفها العالم بعد العالمية الثانية وماهي النتائج التي ستجنيها البشرية من ورائها؟

بكل بساطة ستكون حربا غير تقليدية لان التكنولوجيا الحربية الجديدة ستكون حاضرة بقوة، ولن تكون لها نفس الآثار التي خلفتها الحرب العالمية الأولى او الثانية، ذلك لان التكنولوجيا سيتم توظيفها سلبا على الانسان والحيوان والنبات بأضعاف النتائج التي عرفتها اليابان والقنبلة الذرية الامريكية، ويعني مفهوم اباحة المحظور ما تضمنه على سبيل المثال نص المادة الخامسة من ميثاق "الناتو" التي نصت على " في حالة وقوع اعتداء مسلح في أوربا على طرف او اكثر من اطراف المعاهدة من قبل دولة او مجموعة دول تبادر كل دولة في المعاهدة فرديا او بالاتفاق مع الأطراف الأخرى على مساعدة الدول او الدولة التي كانت عرضة للعدوان بكل الوسائل التي تراها ضرورية بما في ذلك القوة المسلحة" [6] فقد سمح النص بتعدد الوسائل من جهة واستعمال القوة المسلحة من جهة ثانية، والكل يعلم ماهية الوسائل التي تمتلكها الدول الأطراف بحلف "الناتو" ونعلم أيضا من هي الدولة الاكثر ثراء من جهة الأسلحة ومن جهة تكييف الاعتداء .

كما لا يفوتنا في تمييز الاحلاف العسكرية التقليدية عن الاحلاف الحديثة ان الانسحاب من حلف عسكري معين والالتحاق بآخر أصبح لا يغير من الامر شيئا بالنسبة للأحلاف الحديثة، لان الحروب الحديثة تعتمد أساسا التكنولوجيا الحربية المتطورة، اما البعض الاخر فيرجع السبب الى وجود الأسلحة النووية [7]

المبحث الثاني: الآثار الناجمة على امتلاك التكنولوجيا الحربية.

تلجأ الدول الساعية وراء امتلاك التكنولوجيا الحربية الى صرف الأموال الطائلة وتسخير الإمكانات المتاحة، ولدى تحقيق هذه الغاية، فانه لا تتغير

القواعد القانونية فحسب بل تتغير البيئة أيضا عند اجراء المناورات والتجارب وخوض الحروب باستعمال أرذل أنواع التكنولوجيا الحربية الخبيثة وما يتصل بها من أسلحة جرثومية او نووية [8]

فاذا كانت النتائج السلبية لهذا النوع من الحروب تعد من الظواهر المساهمة في خلق القواعد القانونية، فان ابتكار هذه الأسلحة وتطويرها يعد من الأسباب المباشرة في ظهور القانون، ولعل الفقيه الفرنسي " de Lapradelle" من مؤيدي هذا الرأي بقوله في العام 1908 (ليس الفلاسفة بنظرياتهم ولا الحقوقيون بصيغهم بل المهندسون بابتكاراتهم، هم الذين يصنعون القانون وخصوصا تقدم القانون.)[9] فالأسلحة الذرية بأثرها المباشر كانت الحجة البالغة لكل ما يتصل بالناحية الاستراتيجية ولكنها بواسطة الأثر المضاد أصبحت اقوى حجة في موضوعات السلام، فقد برهنت في الواقع بطريق الإحالة على استحالة قيام حرب عالمية ثالثة التي كانت تعد النهاية الطبيعية للحرب الباردة [10]

بما يعني ان المفكر الجزائري مالك بن نبي له نفس طرح الفيلسوف " de Lapradelle" من حيث ان الأسلحة الذرية أدت الى تفادى الحرب العالمية الثالثة، والى تبني قواعد التعايش السلمي.

المطلب الاول: الاختزال الزمني للحروب بفعل التكنولوجيا الحربية.

يصبح المستحيل حقيقة لدى بعض الدول التي تمتلك التكنولوجيا الحربية الحديثة، لاسيما تلك المتعلقة بآخر الإصدارات الرهيبة في مجال الفتك بالبشرية وزرع منطق الرعب والتخويف، بما يؤدي أحيانا الى تغيير الطبيعة او ازالتها، وساهم هذا التقدم في خلق دول متقدمة لا تعرف المستحيل في مجال الحروب حيث كانت المدة التقليدية تستغرق عدة سنوات لتنتهي بفوز طرف دون آخر، اما اليوم فان تكنولوجيا القنبلة النووية للولايات المتحدة الامريكية أدت الى التقصير من مدة الحرب العالمية الثانية التي كانت ستستغرق سنوات أخرى، وغيرت مجرى العلاقات الدولية من الدبلوماسية الى استعمال القوة والتهديد بالإبادة لتقصير زمن الحرب [11] .

المطلب الثاني: من التسلح الى نزع التسلح وضبط استعمال الأسلحة.

يقصد بالتسلح لجوء الدول الى تعزيز ترسانتها العسكرية بشتى أنواع الأسلحة، ولا سيما تلك المرتبطة بالتكنولوجيات الحربية الحديثة التي تنفرد بها الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول على سبيل الحصر، وتأبى تصديرها، مما يجعل من الدول الأخرى تصنف ضمن خانة – **الدول التي لا تمتلك التكنولوجيا الحربية**–كما هو الحال بالنسبة للتصنيف المتعلق بالدول النووية وغير النووية، والذي ساهم في ظهور النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال سياسة التعايش السلمي بين المعسكرين، وقد عبر على ذلك " w. Churchill " برأيه حول أيديولوجيا النظام العالمي الجديد واحقيتها في ريادة العالم بدلا من الأمم الجائعة فقال: (حكم العالم يجب ان يعطى للأمم التي لا تبتغي لنفسها اكثر مما تملكه، وانه اذا أصبحت حكومة العالم في ايدي الأمم الجائعة فسوف يحل الخطر بالعالم على الدوام) [12]

وحسب هذا الراي يصبح معنى السلام هو استسلام الضعفاء للأقوياء، بفضل امتلاك واحتكار التكنولوجيا الحديثة من طرف الأمم التي لا تبتغي لنفسها أكثر مما تملكه.

اما بلوغ هذه الدول ذروتها في التسلح جعلها تدرك اخطاره عند استعمالها بالحروب وظهور نتائجها السلبية بعد اجراء التجارب، فتغيرت النظرة القديمة حول التسارع نحو التسلح الى تبني سياسة تقليل الأسلحة أو نزع التسلح[13] خروتشوف كما ساعد ظهور مبدأ استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية في الدعوة الى تحويرها في الجوانب السلمية دون الأغراض الحربية، عندما بين العلماء بانها طاقة نظيفة واقتصادية، مثلما أكد على ذلك عالم الكيمياء"Gérald Wundt" بقوله ان طنا واحدا من الوقود النووي يعادل 2,5 مليون طن من الفحم على عكس التصورات التي سادت في السابق حيث كان مجال الطاقة النووية حربيا وعدائيا تنافسيا، ساهم في ظهور العديد من المبادئ أهمها على الاطلاق، مبدأ حظر تجارب الأسلحة النووية في كل البيئات، الحد من اجراء التجارب النووية في الجو، دون التوصل الى حل مشكلة اجراء التجارب النووية في باطن الارض [14]

المطلب الثالث: من نزع التسلح الى التسارع نحو التسلح.

تم التراجع فجأة والعودة الى التسارع نحو التسلح رغم زوال الخطر السوفياتي، والادراك الجيد من طرف المجموعة الدولية لأخطار التكنولوجيا الحربية في حال استعمالها، بما يثير التساؤل حول الأسباب والمعطيات التي

جعلت من الولايات المتحدة الامريكية تعلن صراحة التملص من اتفاقيات نزع التسلح وتخوض غمار التكنلوجيا الحربية من جديد وتعمل على تطويرها بشكل غير مسبوق؟ وكيف كانت بداية ذلك وفيما تمثلت ردود الأفعال الدولية؟

أولا: البداية بالتملص من الاتفاقيات الدولية: لقد أسهم مبدأ الحد من الانتشار النووي وسياسة نزع التسلح في إبرام أهم الاتفاقيات الدولية على الإطلاق في هذا المجال على غرار (SALT1 وsalt2 وabm) إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية فاجأت العالم سنة 2001 بانسحابها من اتفاقية "ABM"[15] المتعلقة بمضادات الصواريخ الباليستية، ويعني ذلك في مجال العلاقات الدولية بداية السباق الأمريكي نحو التسلح بشكل منفرد بعد التملص من الالتزامات التعاقدية، فتم تخصيص ميزانية ضخمة للصناعات الحربية واستئناف تطوير مضادات الصواريخ، واستحداث ثورة في مجال الصناعات الحربية بالتركيز على الأسلحة الفتاكة [16]، فبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 اتجهت السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة التسلح بتبريرات تقول فيها بان سباقها نحو التسلح ليس لمنافسة روسيا فحسب وإنما لمنافسة العالم، بما يفيد أن امتلاك التكنولوجيا الحربية الحديثة من طرفها يهدف إلى احتلال الصدارة عالميا في مجال التسلح المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة دون منازع.

ثانيا: ردود الفعل الدولية: لا يمكننا حصر كل ردود الفعل الدولية بهذا الموضع حول ما أقدمت عليه الولايات المتحدة، وسنخصص معنى بقية الدول، تلك التي التحقت بركب السياسة الامريكية في مجال التسلح وامتلاك التكنولوجيا الحربية الحديثة، والتي لا تمتلك أي رد فعل سوى التغلب على عامل الخوف والشعور بالسقوط الحر في ميدان التكنولوجيا الحربية الحديثة مقارنة بما تمتلكه أمريكا وما تخطط لامتلاكه، فكانت روسا اول الدول التي عانت هذه العقدة وتلتها الصين.

ثالثا: فشل سياسة نزع التسلح والطريق الى بداية الازمة: تراجعت الولايات المتحدة بهذا الشكل عن السياسات السابقة ولاسيما سياسة "Kissinger"في كيفية التعامل مع القوى العالمية الأخرى، فعندما يرى "Brezinski" انه (بانهيار الاتحاد السوفياتي أصبح امام الولايات المتحدة رقعة جغرافية عظمى سميت برقعة الشطرنج الكبرى.) [17]

فهل تنوي الولايات المتحدة ان تجعل من هذه الرقعة الجغرافية فضاء لتجاربها الحربية الحديثة بعد احتلالها للريادة عالميا؟ وهل يمكنها ذلك في

ظل ظهور منافسين جدد، او بالأحرى قوى عالمية عظمى أخرى مثل الاتحاد الأوربي، روسيا، الصين، اليابان؟

تبدو رؤية "Kissinger" مختلفة لأنه يرى ان استخدام القوة الناعمة بهدف التخفيف من الصدامية في العلاقات مع القوى الصاعدة، الصين خصوصا بما تمثله من حجم اقتصادي وعسكري [18]

أما البعض الأخر فقد ارجع سياسة السباق نح التسلح الى قرون عديدة من بينها بدايات التوسع الرأسمالي والاكتشافات الجغرافية، كما ان الانفاق في مجال التسلح من طرف المجموعة الدولية ككل فاق كل التوقعات ففي سنة 1974 وصلت المبالغ الى 210 مليار دولار أي ما يعادل 6,5 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي اما سنة 1980 فقد وصلت المبالغ الى 600 مليار دولار وتجاوزها حديثا الى عتبة الترليون دولار [19]

المبحث الثاني: التحدي الأمريكي وأخطر تكنولوجيا حربية على الاطلاق.

كلما خاضت الولايات المتحدة الامريكية حروبا إلا وطالبت المجتمع الدولي بالوقوف الى جانبها، ولا تتوانى في البحث عن الحلفاء لتأييدها ومشاركتها في عدوانها على الغير، رغم اعتبارها اقوى الدول العسكرية في العالم، ما أضر بدول حلف "الناتو" التي عانت الكثير من هذا الاحراج الأمريكي وحاولت في كل مرة تفادي اقحامها بحروب هي في غنى عنها، ما حدث مثلا مع بريطانيا وفرنسا إبان الحرب على العراق وأفغانستان، كما تبحث لها عن دعم دولي يؤيد وقوفها الدائم الى جانب الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني [20]، بذلك أصبح المجتمع الدولي على علم بالإلحاح الأمريكي في طلب دعم الحلفاء لتحقيق مصالحه الخاصة تحت غطاء فرض النظام الدولي الجديد ومحاربة الإرهاب وغيرها من الحجج وصولا الى محاربة يأجوج ومأجوج* فكان الإحساس الأمريكي بالإحراج قد أدى الى التفكير الجدي بالاستغناء النهائي عن الحلفاء وريادة القوة العالمية بصفة انفرادية.

وبالطبع فان هذا الاكتفاء لن يتحقق إلا بامتلاك التكنولوجيا الحربية التي لا يمكن للغير امتلاكها او حتى التفكير بها، فما كانت هذه الأسلحة وما تكييفها القانوني بالنسبة للقوانين الدولية للحروب؟ وذلك ما سنحاول خوضه من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: بداية التصنيع الجديد للأسلحة الأمريكية وتقنية

« le H.A.A.R.P »

قبل التعريف بتقنية « **le H.A.A.R.P** » وبداية ظهورها وما قد يترتب عنها من نتائج فان الولايات المتحدة، سبق لها التفكير بتقنية الطائرات القاذفة للقنابل العملاقة من ارتفاع غير مسبوق وبتسيير ذاتي وغير مرئية بالرادارات الأرضية، مما يمكن الامريكان من تحقيق سياسة – آن الأوان للاستغناء عن الحلفاء- عن طريق ضرب أي دولة في العالم بواسطة هذا النوع من الطائرات و اطلاق الاطنان الهائلة من القنابل على الدولة المستهدفة بما يضمن فنائها او استسلامها (21)

ولعل التجربة الفاشلة لهذه المحاولة قد تمت فعلا مع الصين، التي اكتشفت وجود طائرة تجسس أمريكية فوق اجوائها فأجبرتها القوات الصينية على الهبوط وتم مصادرتها، دون ان تفعل الولايات المتحدة شيئا إلا تقديمها لاعتذار رسمي صدر من طرف الرئيس"Bill Clinton" شخصيا.

فالاعتقاد السائد اذن حول عبارة – الحلم الأمريكي–انها ليست مسالمة للعالم مادام الحلم أصبح حربيا بحتا، لان المشروع الجديد المسمى «le **H.A.A.R.P**« أصبح مكشوفا امام الراي العام الدولي، الذي استهجنه وادانه بكل العبارات.

فما الذي يعنيه المختصر" **H.A.A.R.P** " بلغته الأصلية والعربية؟

- يعني باللغة الإنجليزية الأصلية:" **High frequency active auroral research program**"
- يعني باللغة الفرنسية:" **programme de la recherche aurorale de haute fréquences**"
- يعني باللغة العربية: " **برنامج الأبحاث الشفقية النشطة، ذات التردد العالي**"، هذا البرنامج الذي أثار حفيظة الكتاب والنقاد بأوربا وكل دول العالم، من اجل تنبيه الراي العام العالمي بخطورة ما تقدم أمريكا على التفكير فيه وما تحاول تجسيده على ارض الواقع، للحصول على التقنية المتعلقة بتطوير الأبحاث الشفقية ذات التردد العالي، وتحويلها الى أخطر الأسلحة في العالم، والتي قد ينجر عنها امكانية تسهيل الاستخدامات التالية:
- المسح الضوئي لباطن الأرض والبحث عن القواعد السرية، التشويش على كل أنواع الاتصالات اللاسلكية، التأثير على السلوكيات البشرية، التحكم في النظام الطبيعي للأحوال الجوية، العمل على إذابة الطائرات في

الأجواء مثلما يشوى الطعام داخل الافران الكهربائية الحديثة، إحداث الزلازل والانفجارات التي يفوق في دمارها القنبلة الذرية [22]

المطلب الثاني: أهداف تصنيع وتطوير تقنية: «Le H.A.A.R.P».

بالإضافة إلى الغايات التي سبق ذكرها، فان التكاليف الباهظة لهذا المشروع تجعله يحتل مكانة خاصة ضمن اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فحسب خبراء التسليح والعلماء فانه يشكل المشروع الأكثر وقاحة ويشكل في الوقت نفسه مشروع نهاية العالم، بينما ترى فيه الولايات المتحدة المشروع الحربي الاقتصادي البديل عن المشروع القديم المعروف بحرب النجوم، لان تجسيده سيتم على الأرض دون الفضاء الخارجي [23]

ويذكر موقع "Wikipédia" بخصوص مكان تنصيب وتكاليف المشروع الأمريكي "le HAARP" ما يلي:

« Le site est installé près de Gakona, en Alaska. L'installation aurait coûté 30 millions de dollars »

حيث تم تخصيص الاسكا بالذات بسبب الموقع المنعزل لهذه المنطقة، وبما يضفي عليه طابعا من السرية والتعتيم الإعلامي ولا يعتبر رغم ذلك المشروع الأول من حيث التقنية والخطورة، حيث يضيف الموقع بانه يأتي بالترتيب الثالث بعد:

« HAARP est le troisième site de recherche ionosphérique des États-Unis, les autres étant dans les environs de l'observatoire d'Arecibo à Porto Rico, et proche de Fairbanks en Alaska, la station HIPAS. La station de recherche européenne EISCAT avec une puissance maximale de 1 200 MW (PAR)[5] est située près de Tromsø, en Norvège. Une station similaire se trouve en Russie près de Nijni Novgorod, avec une puissance maximale de 280 MW (PAR)[6], il s'agit de la station Sura. »

ويعني الترتيب الثالث بالنسبة للأبحاث المتصلة بالغلاف الجوي، انه مشروع مكمل لما تم من المشاريع السابقة، وذلك مفاده التوصل الى النتائج النهائية والمضمونة حول نجاح المشروع بالنظر الى قيمة الأموال المخصصة لتمويله والاهداف المسطرة من اجل انجاحه، والتي ترتكز بشكل أساسي على التفوق العسكري بأقل التكاليف في المستقبل [24]

المطلب الثالث: نجاح الأبحاث الشفيقة يضع مستقبل العلاقات الدولية على المحك.

على مستوى البرلمان الأوربي نادت البرلمانية البلجيكية" Magda Haalvoet" التي تترأس مجموعة الخضر على مستوى البرلمان والمكلفة بدراسة البرنامج الأمريكي (HAARP) بضرورة قيام البرلمان الأوربي بممارسة الضغوط اللازمة عن طريق حلف "الناتو" على الولايات المتحدة الامريكية، للإجابة على الأسئلة المطروحة من طرف الفريق الذي تتراسه البرلمانية البلجيكية، بخصوص الآثار الأيكولوجية الكارثية للمشروع وما سيلحقه من تبعات ونتائج خطيرة تمس بالحياة الشخصية للأفراد والديمقراطية، كون هذه الأبحاث تتصل بالغلاف الجوي والغلاف المتأين أو الايوني(L'ionosphère) وما سيلحق من اضرار تمس بالجانب البيئي للعالم [25]

وإذا كان البعض يشكك بشأنه ويعتبره خرافة تستعملها الولايات المتحدة لتخويف روسيا والصين، فان آراء المؤكدين عليه تبدو أكثر عقلانية، بالرجوع الى الأدلة والصور المتوفرة التي تظهر مكان المشروع والأجهزة العملاقة لهوائيات الاستقبال والارسال، وكذا اتصال التحذيرات بالجهات الرسمية مثل الاتحاد الأوربي او روسيا، وما تضمنته المراجع العلمية من كتابات تعود للعلماء المتخصصين، فهل يعني ذلك نجاح المشروع فعلا ام انه فشل وتوقفت به الأنشطة وما الذي يجب على العالم فعله إذا مان كان قد نجح واكتمل فعلا؟

تداولت بعض المواقع المتخصصة اخبارا تفيد بتوقف المشروع بسبب التكاليف الباهظة التي يكلفها بالإضافة الى التنافي الصارخ للتجارب التي تجري بموقع "الاسكا" مع قوانين البيئة، والتوقف الرسمي على تمويل المشروع ماليا، الا ان الجهات السياسية الرسمية لم تعلن ذلك صراحة بسبب التكتم عليه منذ البداية [26]

وهو ما يدعو الى اخذ الحيطة اللازمة من طرف أعضاء المجتمع الدولي حال النجاح المحقق الذي سيشكل مفاجأة العصر عندها لا يمكن للدول ان تفعل شيئا الا الرضوخ لسياسة القوة الجديدة، التي تفاجئ العالم بميلادها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي منذ سنة1991 وقد صنف هذا الحدث على انه من أكبر كوارث القرن [27]في ظل السعي الأمريكي الدؤوب نحو صرف الأموال الباهظة لإنجاح مشاريعها الحربية، حيث قدرت المبالغ المخصصة للمجالات الحربية خلال سنة 2009 بـــ: "661 مليار دولار" واحتلالها صدارة الدول التكنولوجية من الدرجة الاولى[28].

وهذه الهيمنة على كل الأصعدة هي التي كرست رضوخ الدول النامية والدول العربية والإسلامية على الخصوص، امام الغطرسة الامريكية، ولم تحرك هذه الدول ساكنا تجاهها.

الخاتمة

لقد كانت الحروب الكلاسيكية تجري وفق ما تقتضيه قواعد القانون الدولي الاتفاقية او العرفية، وكانت تجري أيضا من اجل تغليب وجهة نظر سياسية[27] لتحقيق الامن والسلم الدوليين، كما هو الشأن بالنسبة للحرب على المانيا، ومهما يكن فان الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال سير الحروب وتنظيمها كانت تسمى في مجمل قواعدها بقانون الحرب، اذا ما رجعنا مثلا الى المصادر الاصلية على غرار" بيان Paris 1856المتعلق بالحرب البحرية" او " بيان Pétersbourg 1868، واتفاقيتا la Hay 1908،1899، وبروتوكول Genève 1925حول الحرب الكيمياوية، او بروتوكول London 1936، بخصوص استعمال الغواصات، او اتفاقيات Genève 1864، 1906، 1929، 1949. حول القانون الدولي الإنساني، والملحقان الاضافيان لسنة 1977، او اتفاقيات la Hay لسنة 1954 بشأن حماية الثروات الفكرية في حال نشوب نزاع مسلح" كما لا يمكن تناسي المبادئ الأخلاقية التي تستعمل اثناء الحروب، مثل مبدأ اعلان الحرب قبل مباشرتها، او المبادئ التي تطبق اثناء النزاع المسلح والتي نصت عليها احكام الشريعة الإسلامية وتبنتها اتفاقيات Genève للقانون الدولي الإنساني، حول كل ما يتصل بالجرحى والمرضى ونقل الموتى والاسعافات وحماية المدنيين والأسرى.

كل هذه القوانين والمبادئ ستصبح من الماضي البعيد، امام الحرب الجديدة التي تحضر لها الولايات المتحدة الامريكية الساعية الى إنجاح مشروع (HAARP) من اجل تغيير النظام الدولي الجديد الى ما هو أحدث بكثير، وفق وتيرة تعدها وتنفرد بها الولايات المتحدة تهدف الى تغيير قوانين الحرب بقانون أمريكا الوحيد، وتغيير قواعد القانون الدولي العام الى القانون الأمريكي للعالم او البشرية، والى حين تحقيق هذه السياسة ماتزال الدول النامية والغربية غير مدركة لما يتم التخطيط له من طرف الولايات المتحدة، حينها سيتم التسليم بالأمر الواقع والتفكير بكيفية الدخول مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الجدد في مفاوضات حفظ ماء الوجه.

التهميش

(1) انظر. غي آنيل "قانون العلاقات الدولية" ترجمة نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، القاهرة،1999. الصفحة 09.

(2) المرجع السابق ص.09.

(3) في هذا الاطار تشهد الدول العربية العديد من النزاعات الحدودية التي ورثتها من الاستعمار، وظلت بؤر توتر للعلاقات الدولية العربية، كمخطط غربي يهدف الى بقاء هذه الدول تتخبط في منازعات غير منتهية وتشتري الأسلحة الباهظة من اجل تحقيق مبدا توازن القوى فيما بينها، وقد شهدت دول الخليج هذا النوع من الخلافات الحدودية الدائمة مثلما يجري من خلافات حدودية بين العراق والكويت، وبين السعودية والكويت، وبالنسبة لدول المغرب العربي ما يجري من خلافات حدودية بين الجزائر والمغرب، وما يترتب عنه من لجوء هذه الدول الى التنافس في التسلح لضمان التفوق والاستعداد الدائم لإمكانية خوض الحرب.

(4) انظر. جوزيف س. ناي. الابن "المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ" ترجمة دكتور احمد امين الجمل ومجدي كامل، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.الصفحة 81.

(5) انظر. د. السيد مصطفى احمد أبو الخير "النظرية العامة للأحلاف العسكرية" إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،2005. الصفحة 105.

(6) المرجع السابق ص.80.

(7) انظر. د. محمد المجذوب "القانون الدولي العام" منشورات الجبلي الحقوقية، الطبعة السادسة، بيروت، 2007. الصفحة 85.

(8) لم تتوان الدول الكبرى من حيث التسليح في اجراء التجارب النووية، بهدف اظهار نفسها على الساحة الدولية على انها أصبحت تشكل قوة نووية على غرار الدول الكبرى، وحذوا بالولايات المتحدة الامريكية، عندما استعملت السلاح النووي باليابان، وفرنسا التي أقدمت على تفجير القنبلة النووية بالصحراء الجزائرية، اما الدولة الثالثة فهي إسرائيل التي جربت تقريبا كل أنواع الأسلحة الفسفورية والعنقودية في حربها على فلسطين ولبنان، بما يعني انها استعملت ما هو محرم دوليا ولم تسال دوليا.

(9) انظر. د. محمد المجذوب، مرجع سابق ص.80.

(10) انظر. المفكر مالك بن نبي "مشكلات الحضارة فكرة الافريقية الاسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ" ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، دار الكر المعاصر بيروت، دار الفكر، دمشق، 2001. الصفحة 181.

(11) عندما تم اقحام الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء، أقدمت على استعمال الأسلحة غيالتقليدية وبالضبط القاء القنبلتين النوويتين بكل من "هيروشيما وناكا زاكي" كسياسة جديدة من جانبها لتغيير مسار العلاقات الدولية وفق نظام جديد، يهدف الى تغيير القواعد الدبلوماسية بقواعد قانون الأقوى، كما ان الأهداف الحقيقية من وراء استعمال هذه الأسلحة الفتاكة يهدف الى التقصير من المدة المحتملة لدخولها في حرب مع اليابان بالذات، وألمانيا كقوة حربية مسيطرة، على الساحة الاوربية، ولم يكن امامها لتفكر في عواقب وآثار هذه الأسلحة، في ظل غياب قواعد المسؤولية الدولية.

(12) انظر. د. احمد فتحي سرور "العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون" دار الشروق، القاهرة 2005. الصفحة 11.

(13) انظر. محمد عبد الله محمد نعمان "ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دراسة قانونية في ضوء القواعد والوثائق الدولية" دون دار وبلد نشر،2011، الصفحة 73.

(14) المرجع السابق ص.72.

(15) voir. Jean- François Guilhaudis « Relations internationales contemporaines » 2 me édition, Lexis-Nexis- Letec.France, 2005, page 679.

(16) Ibid. page, 685.

(17) انظر. هادي قبيسي "السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية "الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، لبنان، 2008، الصفحة:105.

(18) المرجع السابق ص.105.

(19) نظر. د. مبروك غضبان "المدخل للعلاقات الدولية " دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007 الصفحة 302.

(20) كانت الحرب التي خاضها نظام الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق سنة 2003 خارج اطار الشرعية الدولية، أي بقرار احادي الجانب من طرف أمريكا بقيادة الرئيس بوش الابن، قد سببت احراجا للدول الاوربية خاصة فرنسا التي لم يكن رئيسها يرغب غي شن هذه الحرب، نظرا لما شهدته آنذاك من مظاهرات شعبية نادت بعدم غزو العراق، اما من جهة بريطانيا فقد استاء الشعب البريطاني كثيرا من سياسة رئيس الوزراء "توني بلير" الذي وصفوه بالإمعة والتابع للرئيس بوش، بمعنى انه لم يكن لبريطانيا أي موقف مستقل ما عدا الانصياع وراء السياسة الامريكية الخاطئة بشن حروب لانهاية لها بذريعة تحقيق الديمقراطية، ان من اغرب الأحداث التي سجلها تاريخ السياسات الامريكية، تلك الأسباب التي أعلنها الرئيس "بوش" لشن حربه العدوانية على العراق، والتي أعلنها خلال جولته الاوربية والشرق أوسطية من اجل حشد الدعم والتأييد لهذا الغزو، فكان مما تم تسريبه من أسباب ادلاها امام الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" ان حربه هذه دينية امره الرب للقيام بها، وفي سياق حديثه أضاف انه الوحيد المفوض من الرب لمحاربة "يأجوج ومأجوج" مما جعل الرئيس الفرنسي يخرج محتارا للبحث عن مستشاريه ليشرحوا له ماهية هذه الافتراءات.

(21) انظر. د. محمد المجذوب، مرجع سابق ص.87.

(22) Voir. Alain Gossens, « Les nouvelles technologies de guerre des Etats-Unis » www.le post.fr/Article/200807/27/1231669. Page, 02.

(23) Ibid. page, 03.

(24) Voir. Le site : www. Wikipédia « High fréquency active auroral research program »

(25) Voir. Alain Gossens, op.cit., page, 01.

(26) Voir. Le site : www. Wikipédia, op.cit. « En juillet 2013, plusieurs sources font état d'un arrêt de l'installation du HAARP à Gakona et de son abandon, en raison d'une absence de moyens budgétaires et parce que mettre l'installation à niveau pour remplir les exigences des normes anti-pollution coûterait trop cher. De même, le site internet du HAARP qui était disponible grâce à l'université de l'Alaska n'est plus en ligne.

Selon le gestionnaire du programme HAARP, James Keeney, la seule perspective d'avenir réside dans le fait que la Défense Advanced Research Projects Agency (DARPA) aurait l'intention de terminer un programme de recherche au cours de l'automne et de l'hiver 2013[18],[19]. Selon le Alaska Dispatch, bien que la fermeture du site soit annoncée comme temporaire, des doutes subsistent quant à son maintien à long terme en dépit de l'annonce d'une réouverture temporaire à l'automne... »

(27) انظر. شارل روسو " القانون الدولي العام" الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.الصفحة، 335.

(28). voir. Antoine Gazano, « L'essentiel des Relations internationales » 6 me édition,

Gualino, Lextenso éditions .Paris, 2011, page 42.

(29) انظر بهذا الخصوص المرجع السابق، الصفحات 51،52،53. عندما يقم المؤلف تبريرات عديدة وعوامل حديثة ساهمت بالفعل في تغيير مسار العلاقات الدولية، يأتي على راسها العامل العلمي والتكنولوجي، ثم العامل العسكري، وكلاهما تتميز الولايات المتحدة الامريكية باحتلال المرتبة الأولى في توظيف هذين العاملين بالذات، وفي ذلك يميز بنهما على النحو التالي:

« Les facteurs technologique et scientifique : il a profondément modifié ma perception stratégique du monde par le développement de technologie militaires sophistiquées et a transformé les pratiques diplomatiques (diplomatie itinérante). En revanche, il a ouvert de nouveaux champs à la compétition internationale et offre au pays qui maitrisent ces nouvelles technologies un avantage indéniable (exemple d'internet). Il est donc responsable d'un accroissement des inégalités de puissance et de développement entre Etats. L'écart croissant constaté entre les budgets, publics ou privés, consacrés par les Etats-Unis… »

« Les facteurs militaires : L'augmentation sensible des dépenses militaires américaines depuis les attentats du 11 septembre 2001(661 milliards de dollars en 2009) résulte en partie du changement de doctrine stratégiques opéré en septembre 2002 et du cout de l'intervention en Irak. La suprématie militaire sans égale dont bénéficie aujourd'hui les Etats-Unis vise à écarter préventivement toute menace en provenance d'Etats voyous, voire à plus long terme l'émergence d'une puissance militaire qui pourrait contester leur hégémonie... »